الأهرام

المصدر: المصور

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٤

رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة فى حوار الأسبوع :

نجاح «الكويز» يتوقف على جهود المصريين

● لولا «الكويز» لانكمشت الصناعة المصرية بنسبة ٤٠٪ وتشرد ١٢٠ ألف عامل
● تنمية تجارتنا مع أمريكا أفضل من اعتمادنا على معونات ليست أبدية

المصور : نقطة البدء الحقيقية أنكم تتوقعون – كحكومة – أن يقفز حجم صادرات الصناعات المصرية عقب توقيع اتفاقية «الكويز» وعلى رأسها صناعة النسيج، وتتوقعون أيضا وثبة فى حجم الاستثمارات القادمة من الخارج، لأن الجميع يريد أن يستثمر الفرصة لأن «الكويز» لا تعترف بالحصص وتسقط التعريفة الجمركية وتعطى فرصة للمنتج المصرى ليكون لديه ميزة فى السوق الأمريكية، والسؤال على أى أساس تم حساب أن «الكويز» ستوفر ٢٥٠ ألف فرصة عمل جديدة وأن هناك ٥ مليارات دولار من الاستثمارات قادمة إلى مصر وعلى أى أساس تم حساب أن الاستثمارات سوف تنتعش؟

●● **الوزير** : الاتفاقية توفر ميزة تفضيلية للمنتجات المصرية، وهى إلغاء الجمارك المفروضة على السلع المصرية عند دخولها إلى السوق الأمريكية، ويرجع الحماس لهذه الاتفاقية فى مصر إلى أنها اتفاقية مع أكبر سوق استهلاكى فى العالم، ولو كانت هذه الترتيبات مع سوق آخر لما حظيت بكل هذا الاهتمام لأن ٤٠٪ من استهلاك العالم فى السوق الأمريكى، ولا يوجد سوق فى العالم بنفس هذا القدر الهائل من الاستهلاك وفى بعض القطاعات كالمنسوجات والملابس ترتفع النسبة، لتصل إلى أكثر من ٤٠٪ .

● **المصور** : رئيس الوزراء قال إن الصين وحدها تصدر منسوجات للسوق الأمريكية بـ٤٧ مليار دولار سنويا؟

●● **الوزير** : صحيح ، وهذا يدل على أننا نتحدث عن سوق عملاق، وجزء من طفرة الصين فى السنوات الماضية، يرجع إلى نجاحها فى بيع المنسوجات للولايات المتحدة، وجزء أساسى من نجاح نمور آسيا واليابان خلال الأربعين عاما الماضية يرجع لارتباط هذه الدول بالسوق الأمريكى، ولولا السوق الأمريكى لما وصلوا إلى الأرقام العالية فى التنمية التى ساعدتهم على الطفرة، لذلك احتلت الترتيبات المصرية للمعاهدة أهمية كبرى، لأننا نتعامل مع أكبر فرصة موجودة فى العالم، واتفاقية «الكويز» هى فى الواقع فرصة، وليست ضمانات ولا يمكن تأكيدها بأرقام محددة، والفرصة من المفترض أن

❝ سيطرت أجواء توقيع بروتوكول «الكويز» بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، على ندوة وزير الصناعة والتجارة رشيد محمد رشيد، هذه الاتفاقية التى تفتح الأبواب المغلقة لدخول السلع المصرية إلى الأسواق الأمريكية بلا جمارك، بشرط مشاركة إسرائيل فى نسبة من الإنتاج، وهو الشرط الذى أثار العديد من ردود الأفعال والاستفهامات.

وزير الصناعة والتجارة كان صريحا إلى أبعد الحدود، وقال ان هناك مصانع لإسرائيل فى مصر من قبل توقيع الاتفاقية، تعمل طبقا لمعاهدة السلام، وأكد أن توقيع مصر على هذه الاتفاقية كان ضروريا بوصفها أكبر فرصة تجارية على مستوى العالم لأن السوق الأمريكى يشكل ٤٠٪ من استهلاك العالم.

وبصراحة أكثر إيلاما قال الوزير انه لولا الكويز لانكمشت الصناعة المصرية بنسبة ٤٠٪ على الأقل، وأن تنمية تجارتنا مع أمريكا أفضل من اعتمادنا على معونات ليست أبدية، وأن صناعة الغزل والنسيج فى مصر فى ورطة حقيقية، وأن حماية الصناعات الفاشلة يسدد ثمنها الشعب المصري.

الوزير الذى تولى منصبه منذ أربعة أشهر قدم خلال الندوة صورة لجيل جديد من الوزراء يمارس العمل العام بشكل مختلف، من خلال خبرة امتدت فى مجال الصناعة بالقطاع الخاص لأكثر من ٢٣ عاما، وهو جيل أكثر ليبرالية يرفض ممارسات الاحتكار والحماية بكل أنواعها مؤكدا على ضرورة تعريض الصناعة المصرية للمنافسة العالمية لتحقيق جودة الانتاج والمنافسة حتى وان أدى ذلك لإغلاق المصانع غير القابلة للتطوير!❞

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أعد ورقة الحوار: غالى محمد • عدسة: إبراهيم بشير

يتبعها عمل لاستغلالها، سواء كان ذلك جهدا من المصدرين أو تجويدا للسلع أو تحقيق قدر أعلى من المنافسة على الأسعار العالمية، وإذا

لم نتطور فى كل هذه العوامل ستتحول «الكويز» إلى فرصة ضائعة، وحصتنا الحالية من السوق الأمريكى ضئيلة جدا ولا تزيد على ١٪ من واردات الملابس الجاهزة والمنسوجات، ويكفى أن ندرس تجربة الأردن التى كانت تصدر بـ١٣ مليون دولار لأمريكا، لكنها قاربت الآن على المليار دولار، ومهما كان هناك تشكيك فى هذه الأرقام فنحن نتحدث عن أرقام تضاعفت على الأقل ٥٠ ضعفا، بالإضافة إلى الاضطراب الناتج عن إلغاء السوق الأمريكى لنظام الحصص - بالشكل القديم - مما سيؤدى إلى حدوث خلل، وبالأمس فقط اتخذت أمريكا قرارا بفرض ضرائب على المنسوجات الصينية، وهذا فى حد ذاته أدى إلى تأثير كبير على الأسواق، وصادرات مصر اليوم من المنسوجات والملابس الجاهزة لا يزيد على مليار دولار بينما دولة مثل تركيا تصدر بـ١٢ مليار دولار، وتونس والمغرب كل منها تصدر بثلاثة مليارات دولار ، وعندما أقول إن مصر ينبغى أن تضاعف صادراتها إلى ثلاثة أو خمسة مليارات فهذا رقم ليس بعيدا ويدخل فى نطاق امكانياتنا بشرط أن يتوافر لدينا الطموح والتحدى للوصول إلى هذه الأرقام .

● **المصور** : هل تعتقد أن صناعة المنسوجات المصرية يمكنها تحقيق هذا الانجاز خاصة ونحن نعرف جميعا حال صناعة المنسوجات المصرية وغياب التكنولوجيا المتطورة والغزول غير المطابقة لنماذج الصناعة الحديثة برغم امتلاكنا لأفضل المواد الخام فهل هناك أمل بالفعل فى قطاع الغزل والنسيج بوضعه الحالى للوصول إلى هذه الأرقام؟

●● **الوزير** : صناعة النسيج وغزل القطن فى مصر فى مأزق، نحن فى مشكلة وورطة حقيقية، وفى الواقع وبعد سنوات عديدة من تواجدنا فى هذا القطاع، وهو قطاع تاريخى فى مصر فى الصناعة والزراعة، ولدينا فيه بعض الميزات التنافسية مثل جودة نوعية القطن الخام وانخفاض أسعار العمالة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

• لدينا فى مصر مصانع إسرائيلية ولا توجد قوانين تمنع ذلك

• اتفاقية الكويز لا تشجع مجيء الاسرائيليين إلى مصر ولا المصريين على الذهاب لإسرائيل

والخبرة المصرية، لكن مع الأسف ومع وجود كل هذه الميزات، فإن وضعنا الحقيقى لا يؤهلنا للتواجد فى الأسواق العالمية كأحد المنافسين، والدليل على هذا أن الأردن تصدر ثلاثة أضعاف مصر أو المغرب أو تونس ، برغم التفاوت الكبير فى عدد السكان والامكانات.

● **المصور** : إذا كانت المادة الخام موجودة، والعمالة لديها الخبرة أين الخلل؟!

●● **الوزير** : هناك تراكم للأخطاء على مدار سنوات طويلة، ترابط السياسة الزراعية مع السياسة الصناعية مع السياسة التصديرية كان غائبا عن مصر، ولا يوجد أى تنسيق بين الجهات الثلاث، الزارع ينتج أنواعا من القطن لا تناسب بالضرورة حاجة مصانعنا، بل وفى بعض الأحيان لا تناسب حاجة حتى الأسواق الخارجية، وتزرع هذه الأصناف لأن هناك من اتخذ قرارا بزراعتها، دون الرجوع إلى أحد، نقطة ثانية أن لدينا مشكلة جذورها مزمنة فى مصانع الغزل والنسيج فى مصر، وبالذات فى المصانع الحكومية، عدد كبير من المصانع خارج الزمن وغير قادر على المنافسة ومحملة بالأعباء والعمالة والماكينات لم تجدد، وبالتالى العمود الفقرى لصناعة الغزل والنسيج فى مصر ينهشه السرطان منذ سنوات طويلة، كما أن جودة الانتاج المحلى تحتاج إلى وقفة لتحسين مستوى الانتاج بدليل أننا مازلنا نتحفظ بشأن فتح أبواب الاستيراد ونفرض على المنسوجات المستوردة ٤٠٪ جمارك لحماية هذه الصناعات التى لا تقوى على المنافسة كما أن أرقام صادراتنا من الملابس والمنسوجات مازالت ضعيفة .

الحكومة اليوم حددت دورها فى تحقيق التواصل بين هذه الحلقات المختلفة، وهذا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الكلام معناه أن وزير الزراعة ينسق مع وزير الاستثمار الذى يملك جزءا من الانتاج من خلال ملكيته للقطاع العام المحلى من الغزل والنسيج ومع وزارة الصناعة ووزارة التجارة الخارجية بحيث تكون هناك سياسة موحدة من زراعة القطن إلى تصديره.

● **المصور** : كيف تأمل أن ترفع الصادرات المصرية من مليار إلى خمسة مليارات دولار؟!

●● **الوزير** : لن يتحقق ذلك بدون حل هذه المشكلات، ونحن الآن أمامنا فرصة، وهى مثل أى فرصة تجيئ فى الحياة، وكلما كانت قيمة الفرصة أكبر كان الحافز أكبر، وبدون حل مشكلة قطاع الغزل والنسيج والقطن ونقل هذا القطاع إلى مستوى يحقق ميزة تنافسية فى الأسواق الخارجية أى تنمية ستكون منقوصة.

● **المصور** : كم حجم التقديرات المطلوبة لتجديد صناعة الغزل والنسيج وتجهيزها؟!

●● **الوزير** : بغض النظر عن الأرقام، لنضرب مثلا، فى السنوات الست الماضية انفقنا ٢١ مليار جنيه على صناعة الأسمنت فى مصر، نقلت الأسمنت من سلعة كانت مصر تنتج منها ١٨ مليون طن ونستورد عشرة ملايين طن لسلعة نحن ننتج منها اليوم ٣٦ مليون طن ونصدر عشرة ملايين طن، والقطاع الخاص هو الذى أودع هذه الأموال لتطوير قطاع الأسمنت، ولو كان قطاع الملابس والغزل والنسيج فى حاجة إلى عشرة مليارات جنيه أو عشرين سيتوفر المبلغ، لأن التمويل ليس المشكلة، طالما أن هناك عوائد مضمونة، ويبقى أن نوفر المناخ المناسب وأن تتدخل الحكومة لخلق مناخ صحى، حاليا أسعار القطن فى الخارج انخفضت ونحن غير قادرين على بيع القطن المصرى فهل نفتح باب الاستيراد، هذا يحتاج إلى سياسة واضحة، لأن الرجل الذى سيبنى مصانع سيشترى أفضل قطن لتحقيق مصلحته حتى ولو كان قطنا غير مصرى، ولابد أن يحصل على ضوء أخضر بذلك، لكن لو قلت له قد أسمح لك فى عام باستيراد القطن ولا أسمح فى عام آخر حسب تقلبات السوق، فهذا معناه أن المصانع الموجودة فى الخارج ستستهلك قطنا بأسعار أرخص وأعرضه للخسائر، ونفس الشئ بالنسبة لاستيراد غزول النسيج كل هذا يجب دراسته وتحديده.

● **المصور** : أنت تقودنا إلى لب المشكلة ان فرص الاستثمارات فى مصر تعانى من ضآلة المشاركة وهناك نوع من الاضراب شبه المتعمد من القطاع الخاص نتيجة للاضطرابات التى حدثت بقروض البنوك كما أن المستثمر الأجنبى لن يجيئ إلا إذا تأكد من أن المستثمر الوطنى لا يتعرض لضغوط فما الجديد الذى ستقدمونه – كحكومة – لنقنع المستثمرين بأن هذا الوضع فى طريقه إلى التغيير؟!

●● **الوزير** : نحن نعمل على تحسين المناخ السائد، ومن يعمل كمستثمر أو تاجر أو مشتر، يجب أن يتعامل من خلال إجراءات واضحة فى الجمارك والتراخيص والرقابة وكلها اجراءات كانت هناك منها شكوى مستمرة، كل هذه الأمور يجب أن تعالج، لتوفير قدر من الشفافية ، وقدر من الوضوح لإنجاز العمل بسرعة .

● **المصور** : هل هناك استجابة نتيجة لتوفير هذا المناخ وهل حدث تدفق استثمارى على مصر من الرأسمالية الوطنية المصرية أو استثمارات من الخارج؟

●● **الوزير** : أول أرقام ظهرت كانت فى الربع الأول من هذا العام، ولنكن واقعيين، لا نستطيع القول بأن الحكومة الجديدة هى السبب فى هذه الأرقام، الحكومة تعينت فى ١٤ يوليو ولن نضحك على أنفسنا ونقول هذه الأرقام من عمل الحكومة الجديدة، والحقيقة أن الناس اعتبرت كل ما تركته الحكومة السابقة أرقاما سلبية، وهذا غير صحيح ، لأن نسبة النمو زادت ، ووصلت إلى ٨ . ٤٪ والصادرات ارتفعت ٣٥٪ والميزان التجارى لديه فائض ٣ مليارات والسياحة تتحسن وكل الأرقام كانت ايجابية، إلى جانب مؤشر البورصة الذى يقيس مقدار ثقة الناس فى الشركات، والبورصة ارتفعت أسعارها بنسبة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

٦٠٪ ولدى المستثمرين اقتناع بأن أرباح هذه الشركات ستزيد فى الفترة القادمة .

أنا أعلم أن هناك أعدادا كبيرة من الناس لديهم الرغبة فى الاستثمار أقول هذا من خلال تعاملاتى كوزارة، وبعضهم عاد من الخارج لمصر للاستثمار أو للتوسع، والشركات الأجنبية بدأت تزورنا وتطلب دراسة ما يجرى فى مصر وكل هذا يحتاج إلى وقت .

● **المصور** : هل اتفاقية الكويز ساهمت فى جذب استثمارات؟

●● **الوزير** : الاتفاقية أعلنت منذ أيام قليلة فقط.

● **المصور** : رئيس الوزراء قال إنه قبل توقيع الاتفاقية وأثناء الترتيبات كان هناك إقبال؟!

●● **الوزير** : العديد من المستثمرين الأجانب والمصريين تابعوا باهتمام ما يجرى، ومنذ ثلاثة أيام فى الأردن عقد مؤتمر وأبدى عدد من الحاضرين تخوفهم من أن تنتقل الاستثمارات الموجودة فى الأردن إلى مصر، وهناك عدد كبير من الدول وبخاصة التى تعمل فى مجال المنسوجات، تبحث عن مخرج مما سيحدث فى عام ٢٠٠٥، عندما يتقرر نهائيا إيقاف نظام الحصص الأمريكية، وهذا يتكرر فى تونس والهند وباكستان.

● **المصور** : سمعنا من العديد من المستثمرين أن مفاوضاتك مع الجانب الأمريكى كانت مفاوضات صعبة خاصة مع الممثل التجارى الأمريكى ومع ذلك استطعت أن تحقق ميزات جيدة.. لماذا كانت المفاوضات شرسة، وهل كان للأمريكان شروط وأنت تفاوض بعدة أخرى؟!

●● **الوزير** : الجانب الأمريكى كان يتشدد لأن المفاوض الأمريكى وهو ما يوازى وزير التجارة الخارجية يريد حماية السوق الأمريكى، وفى توقيت حساس وبالذات قبل الانتخابات، لأنه كلما سمح لدولة بدخول السوق بميزات تفضيلية فهناك مصانع ستغلق فى أمريكا، واليوم أصبحت مفاوضات التجارة عبارة عن نقل مصانع من مكان إلى مكان،

نجاح «الكويز» يتوقف على جهود المصريين

وليس نقل بضاعة فقط، والمفاوض الأمريكى بالطبع كان يحاول حماية المصانع الأمريكية والعمالة الموجودة هناك.

● **المصور** : هل هذا سيؤثر عليه ونحن كل صادراتنا مليار دولار والصين تصدر بـ ٤٧ مليار دولار؟!

●● **الوزير** : كل مليار زيادة سيؤثر على الاقتصاد الأمريكى، لأن أمام هذا المليار لابد أن تتأثر مصانع هناك، والعاملون فى المنسوجات يشكلون «لوبى» يمكنه التأثير على الانتخابات، لذلك كان كل هدف المفاوض الأمريكى أن يعطى لمصر أقل مدخل ممكن وكانت العملية كلها تدور حول عدد المناطق التى تستطيع مصر أن تتحصل عليها وعدد المصانع المصرية التى تستطيع أن تتعامل بهذه الاتفاقية، ولذلك كان المفاوض الأمريكى يريد أن أحصل على أقل ما يمكن وأنا أريد أن أحصل على أقصى ما يمكن.

● **المصور** : المفاوضات كانت على أى شىء؟

●● **الوزير** : الأمريكان كانوا متمسكين بأن يعطوا لمصر منطقة أو اثنتين على الأكثر، والأردن بدأت بواحدة، ونجحنا فى الحصول على سبع، منها ثلاث مركزية، وإعلان أن ثلاث مناطق مركزية، كان نوعا من التحايل حتى لا يعلن أنها سبع، لأنها فى الحقيقة سبع مناطق بداخلها ٧٢٠ مصنعا، يعمل بها حوالى ١٢٠ ألف عامل.

● **المصور** : هل صحيح أن الـ ١٢٠ ألف عامل هؤلاء كانت أحوالهم ستتدهور إذا لم نوقع على الاتفاقية؟!

●● **الوزير** : فى أحسن الصور توقّعاتنا كانت أن تنكمش هذه المصانع بنسبة ٤٠٪ على الأقل، وسيواكب هذا الانخفاض تخفيض فى العمل، وأسوأ سيناريو أننا على مدار عامين أو ثلاثة سنتعرض لأزمة حقيقية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

● **المصور** : الجانب الإسرائيلى سيشارك بـ ١١.٧٪ فى كل منتج نصدره لأمريكا ومصر تحصل على ٨٥٪ على الأقل، ألا تعتقد أن حجم الاستفادة الإسرائيلية كبيرة وأن هناك امكانية أن يفرض عليك من إسرائيل أن تستقدم خبراء وعمالا إسرائيليين صحيح الاتفاقية فى مجملها تقول ان المكاسب المصرية أكبر من المكاسب الإسرائيلية لكن الاتفاقية يمكن أن تفتح باب مكاسب ضخمة لإسرائيل قد لا نستطيع السيطرة عليها فما تقييمك لهذا؟!

●● **الوزير** : دعونا نقيّم الاتفاقية اقتصاديا، ولنترك الجزء السياسى حتى لا تختلط الأمور، اقتصاديا ليس بالضرورة عندما يستفيد طرف أن يضار الطرف الآخر، والسؤال من استفاد أكثر من الآخر، مصر أم إسرائيل، الحقيقة أن ذلك سيتوقف على مدى شطارتنا، وكلما كانت لدينا القدرة على العمل بجد وفعالية أكثر وتنافسية بالتأكيد سنحقق فائدة أكثر من الجانب الإسرائيلى لأن هذه النسب تقول إن ٨٥٪ من المنتج الذى سيدخل السوق الأمريكية مصرى، وهذا بالطبع مرجعه على الاستثمارات والربحية أعلى بكثير من الجانب الإسرائيلى الذى سيشارك فى حدود ١١.٧٪، وموضوع ملكية المصانع وطبيعة عملها ليس له دخل بالمعاهدة، بدليل أن لدينا فى مصر الآن مصانع مملوكة لإسرائيليين قبل هذه الترتيبات ومعلوم مكانها وبها أناس يعملون ولاتوجد أى قوانين تمنع تواجدها ونحن لا نستطيع أن نمنعهم من التواجد فى مصر، وهناك شركات مشتركة بين مصريين وإسرائيليين ومصريين موجودين فى إسرائيل بعضهم رجال أعمال، الخلاصة أنه لا يمكن أن نقول إن الاتفاقية ستشجع الإسرائيليين على المجىء لمصر أو المصريين على الذهاب لإسرائيل، هذا موضوع آخر لا علاقة له بالمعادلة الاقتصادية للاتفاقية، وأنا شخصيا لا أرى أن معنى الاتفاقية أن يربح طرف على حساب الآخر – فى مصر أو إسرائيل – لأن الذى سيسدد ثمن هذه الاتفاقية هم الأمريكان، حتى نكون واضحين، لأنهم الذين وافقوا على إدخال السلع المصرية للسوق الأمريكى بلا جمارك، ولم يحصلوا على مقابل، ومن الناحية السياسية لماذا يدفع الأمريكان هذا الثمن؟ ببساطة شديدة فى عام ١٩٩٦ قررت أمريكا أن تساعد الدول الداخلة فى اتفاقية السلام فى أوسلو، وكان وقتها هناك

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

توافق بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهناك اتجاه إيجابى للسلام، فقررت أمريكا أنها بدلا من الانفاق المباشر ستعطى الدول الملتزمة بالسلام الحق فى هذه الاتفاقية ولو رجعنا إلى هذه الفترة سنجد أنها تتزامن مع الإعلان عن

العديد من المشروعات مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير وكان من المنتظر شق طرق وافتتاح بنك دولى، وكان هناك تصور بأن مشكلة فلسطين وإسرائيل ستنتهى ويبقى أن المطلوب تنمية المنطقة.

● **المصور** : المعونة الأمريكية لمصر تتناقص بنسبة ١٠٪ والطرفان - المصرى والأمريكى - يشعران بأن الاتفاقية عبء، المصريون يؤكدون أن المعونة الأمريكية أصبحت ترتبط بشروط يضيقون بها أحيانا، والأمريكان يقولون نحن ندفع ولا نحصل على مقابل، وفى النهاية الأمريكان تجارتهم مع مصر تؤدى لتوفير عدد ضخم من فرص العمل فهل تعتقد أن اتفاقية «الكويز» يمكن أن تعوض النقص المتزايد فى المعونة الأمريكية من خلال زيادة التجارة مع أمريكا؟!

●● **الوزير** : لو تغير فكرنا من التفاوض على معونات للتفاوض إلى تجارة واستثمارات فهذا معناه أن أحوالنا أصبحت أفضل، نحن نعلم أن نمو مصر ونجاحها فى العالم لن يتحقق بالحصول على المزيد من المعونات، بل بنجاحنا فى مجال التجارة والاستثمار، ولذلك نجاحنا فى دخول السوق الأمريكى وغيره أفضل من التمسك بمعونة نحن نعلم أنها لن تكون أبدية .

● **المصور** : البعض يرى أنه لو كانت مصر ركزت فى اتفاقية «الكويز» على تصدير مواد البناء وهو قطاع نحن متقدمون فيه لكانت أكثر فعالية، كما أن من الملاحظ أن مصر حددت مناطق لصناعة النسيج فى الاتفاقية واستبعدت كفر الدوار والمحلة وهو منطق غير مفهوم، والنقطة الأخرى ماذا لو مارست الشركات الإسرائيلية أسلوبا احتكاريا وأصرت أن تبيع منتجاتها بأسعار مرتفعة؟ كما أن توقيت توقيع الاتفاقية توافق مع الإفراج عن عزام عزام والاتفاقية تفتح الباب لاستقدام خبراء وعمال لمراقبة الجودة والانتاج من إسرائيل أى سيكون لدينا عشرات من عزام عزام؟!

●● **الوزير** : المعلومة الأولى فى حاجة لتصحيح، لأن اتفاقية الكويز تشمل كل المواد المصنعة، ومواد البناء تدخل ضمن الاتفاقية، وأى إنتاج لمصانعنا سيحصل على كل

الامتيازات والاتفاقية ليست محصورة فى الملابس والمنسوجات بل فى أى منتج آخر، نحن ركزنا على الملابس لأنها تعبر عن التجارة الحالية بين مصر وأمريكا، وبالعكس الاتفاقية ستحفزنا على تصدير مواد أخرى كمواد البناء والمنتجات الجلدية والأثاث، أما فيما يخص المناطق فقد تم تحديدها على حسب حجم تصدير المناطق المختلفة لأمريكا طبقا لتقدير عام ٢٠٠٣، والمناطق التى اختيرت تعبر عن أكبر ٧ مناطق صدرت لأمريكا خلال العام الماضى، من منطق أن هذه الصناعات تستحق أن نحميها قبل تطبيق قانون التعريفة الجمركية الجديد فى الولايات المتحدة، مع ملاحظة أن اتفاقية «الكويز» اتفاقية متحركة ويمكن كل أربعة أشهر اضافة مناطق واستبعاد (مناطق) وللاجابة على الجزء الخاص من السؤال: من الذى سيتحكم فى الآخر مصر أم إسرائيل، بالطبع مصر، لأنها هى التى ستقوم بتصدير المنتج النهائى، أما بشأن أن تمارس إسرائيل ممارسات احتكارية علينا، فهذا صعب، لأن معنى هذا، أننا ننظر إلى إسرائيل باعتبارها شركة واحدة أو فردا واحدا، وهذا غير حقيقى، فى إسرائيل وفى كل مجال هناك ٤٠ شركة تتنافس مع بعضها البعض، بمعنى أننى لن أتعرض لشخص يقول اما أن تشترى البضاعة بعشرة أضعافها أو أحرمك منها، هذا غير صحيح، ونحن درسنا التجربة فى الأردن، هناك تصارع وتنافس بل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

• حماية الصناعات الفاشلة يسدد ثمنها الشعب المصرى

• الناس لم تشعر بتخفيضات الجمارك لأنها لم تطبق على الأغذية

• أشعر بنقص شديد لغياب قانون الاحتكار

وهناك شركات تتلاعب وتشترى بضاعة من الصين وتدخلها على أنها إسرائيلية وكل هذا يدل على وجود منافسة حقيقية لتوريد السلع، والاتفاقية لا تلزمك بتحديد نوعية الجزء الخاص بالـ ١١,٧٪، وفى صناعة الملابس على سبيل المثال لنفترض أن مصانع الزرايز مرتفعة يمكنك شراء «سوست» إسرائيلية بدلا منها إذا كانت أرخص لتحقق نسبة الانتاج المطلوبة وتشترى الزرايز من مكان آخر وهكذا أو تشترى بدلا من الاثنين مواد تعبئة أو ياقات أى أن لديك مساحات واسعة للتحرك.

وأخيرا أريد أن أوضح نقطة أخرى بشأن عزام، لا توجد فى الاتفاقية اشتراطات بتوفير عمالة من إسرائيل أو خبراء، الترتيبات الموجودة لا تتحدث عن ذلك وما أقصده أننا غير ملزمين بتشغيل عمالة إسرائيلية فى مصر.

● **المصور** : نحن لا نقول بذلك لكن وجود هذا التعاون قد يشجع على استقدام خبراء وعمال من إسرائيل إلى مصر؟

●● **الوزير** : لنكن واضحين، هذا موجود بالفعل فى مصر، والاتفاقية ليس فيها اشتراطات لعمالة أو خبراء من إسرائيل، كل ما هناك عملية بيع وشراء، انت تنتج راديو على سبيل المثال فتشترى من إسرائيل جزءا من مكوناته وتبيعه، ولا نستبعد أن يقوم أحد باستقدام عامل أو خبير من إسرائيل وفى هذه الحالة هناك نظام أمنى يراقب ما يحدث.

● **المصور** : بمجرد أن توليت وزارة الصناعة والتجارة ظهرت اتفاقية «الكويز» لماذا؟! أيضا عندما عرضت الاتفاقية على الدكتور فتحى سرور قال لا اريد أن اتحدث فى هذه المسألة، لماذا عزفت الحكومة عن تقديم هذه الاتفاقية أولا إلى مجلس الشعب؟

●● **الوزير** : نحن نقول إن هذا البروتوكول لن يناقش فى مجلس الشعب لأننا عندما راجعنا رجال القانون اشاروا إلى مادة ١٥١ فى الدستور والتى تقول لو كانت هناك اتفاقية ترتب عليها التزامات على مصر يجب أن تعرض على مجلس الشعب، والحقيقة أن «الكويز» لن يترتب عليها أى التزامات، ومصر لن تلتزم بشىء ولن نعطى لاحد شيئا، إطلاقا، الاتفاقية ليست التزاما من مصر ، بل التزام من الجانب الأمريكى، بتمرير السلع بلا جمارك، وليس معنى الاتفاقية أننى من الضرورى أن أنتج كميات من سلعة معينة، واذا لم انتج لا توجد مشكلة ولن اعطى لأمريكا أى ميزة وبالتالى هذه الترتيبات لا تشكل اى عبء على مصر ولا التزامات من اى نوع ولا تدخل فى السيادة المصرية من أى نوع، وبناء على التحليل القانونى لورقة بروتوكول «الكويز» قال القانونيون ان عرض الاتفاقية على مجلس الشعب غير ضرورى، ومع ذلك قررنا كحكومة أن نرسلها إلى مجلس الشعب، لأن الموضوع بسيط جدا، وكل الحكاية ورقتان تحددان كل هذه الترتيبات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

واذا كانت هناك وجهة نظر أخرى نحن جاهزون ، لأن هناك بالفعل طلبات احاطة من

مجلس الشعب بشأن هذا الموضوع، أى أن الاتفاقية ستناقش بوضوح وصراحة فى مجلس الشعب ووسائل الإعلام.

● **المصور** : اذا كان هذا صحيحا لماذا لم نبدأ من مجلس الشعب؟

●● **الوزير** : نحن سألنا هل نحن مضطرون لانتظار عرض الاتفاقية قبل التنفيذ، وكانت الاجابة أننا لن نعطى شيئا لأمريكا ولن يترتب على القاهرة أى التزامات من الجانب المصرى، وما نفعله فى الاتفاقية يحدث بالفعل الآن، بمعنى أن اى مصنع يستطيع الآن ان يطلب شهادة منشأ لتصدير بضاعته لأمريكا فهل من المعقول أن امنعه، فى ظل القوانين الحالية لابد أن أعطيه شهادة، ولنفترض أن هناك مصنعا ينتج سلعة ٣٠٪ من مكوناتها من إسرائيل وطلب شهادة منشأ هل امنعه؟! حتى فى عدم وجود «الكويز» هذا مستحيل ، أى نحن لا نفعل شيئا جديدا.

● **المصور** : لماذا تسارعت هذه الاتفاقية بعد مجيئك ومجىء جلال الزوربا لاتحاد الصناعات فى نفس التوقيت؟

●● **الوزير** : لا توجد علاقة ، لأنه بالامانة المفاوضات بشأن الاتفاقية لم أبدأها، هذه المفاوضات كانت سارية ، وقد صرح المتحدث باسم الرئيس بأن المفاوضات كانت تجرى بشأن الكويز منذ عامين، وقال ان القطاع الخاص كان صاحب المبادرة فيها وأن القطاع الخاص طلب ذلك من الرئيس، أى أن الترتيبات كانت جارية بغض النظر عن تواجدى او تواجد جلال الزوربا.

● **المصور** : لماذا استبعدت الاسماعيلية من المناطق على الرغم من أن انتاجها يصل إلى ٧٥٠ مليون جنيه؟!

●● **الوزير** : لأن الاسماعيلية على الرغم من الأرقام المذكورة أقل تصديرا من المناطق السبع الأخرى.

● **المصور** : قلت منذ قليل إن هناك مصانع فى مصر يملكها إسرائيليون ونحن سعداء لانك اول مسئول مصرى يتحدث بهذه الصراحة عن حجم التعاون مع إسرائيل.. كم عدد المصانع الإسرائيلية الموجودة فى مصر؟

●● **الوزير** : كل هذه الأرقام معلنة وموجودة.

● **المصور** : الاتفاقية مفتوحة المدة فهل معنى ذلك أن أى فتور فى العلاقات بين مصر وإسرائيل وأمريكا سيؤدى لاغلاق هذه المصانع؟

●● **الوزير** : العلاقات السياسية قد تؤثر على العلاقات الاقتصادية وهذه مخاطرة موجودة دائما، حتى فى الاتفاقية التجارية العربية كلما اختلف العرب او حدثت بينهم مشاجرة تتوقف الاتفاقية، ولدينا الآن اتفاقية كبيرة مع أوربا. واذا افترضنا فى حالة خيالية أن علاقتنا مع اوربا تدهورت هذا بالطبع سيؤثر على الاقتصاد.

● **المصور** : الحكومة قدمت التعريفة الجمركية الجديدة على أساس انها ستقدم أسعارا مخفضة للمنتجات وحقيقة الأمر أن الحكومة ساعدت المنتجين على التخلص من

منتجاتهم الكاسدة ، وقلنا للناس ان الأسعار ستهبط لكنها لم تهبط، والسؤال التعريفة الجمركية تخدم من يا سيادة الوزير هل تخدم المنتج ام تخدم المستهلك؟

●● **الوزير** : تخدم المواطن.

● **المصور** : كيف والمواطن لم يلاحظ انخفاضا فى الاسعار بل غلاء متزايد مع انكم قدمتموها على انها تخفيض الأسعار؟

●● **الوزير** : نحن خفضنا التعريفة الجمركية من ١٤٪ إلى ٩٪ ووجهنا ٨٠٪ منها لقطاع الصناعة بسبب استراتيجى حتى تكون المصانع فى مصر تتمتع بنفس الامتيازات الموجودة فى الخارج وليس من المعقول أن يكون صاحب المصنع فى الخارج يدفع صفر٪ جمارك وأحمل صاحب المصنع ١٠٪ جمارك .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

نقطة ثانية اننى خفضت الحماية ومعنى ذلك أننى فتحت الأسواق للمنافسة من الخارج ، لأن المنتج المصرى اذا أحس بوجود منافسة من الخارج سيضطر لتخفيض اسعاره والا سيفقد السوق. وفى الفترة الماضية حدثت تخفيضات بالفعل فى بعض السلع.

● **المصور** : ماهى هذه السلع؟!

●● **الوزير** : السلع المعمرة على سبيل المثال.

● **المصور** : المنتجات الضرورية كالأغذية مثلا لم تنخفض أسعارها؟

●● **الوزير** : الأغذية طبعا لم تنخفض لأن الأكل ليس عليه جمارك أو أغلبه، وتخفيض الجمارك لم يكن من ضمن اهدافه تخفيض أسعار الأكل.

● **المصور** : ألم يكن هناك كلام عن الالبان ومستلزماتها؟!

●● **الوزير** : الألبان عليها ٢٪ من الجمارك ، وأغلب المنتجات الغذائية معفاة من الجمارك، وسعر اللبن الطبيعى فى مصر ارتفع. فالموضوع اذن لم يرتبط بالتعريفة الجمركية ، وأسعار الالبان ومستلزماتها ارتفعت نتيجة لحدوث ثلاثة متغيرات من الخارج، سعر البترول قفز الى ٥٠ دولارا للبرميل مما أثر على مواد التعبئة والوقود، وارتفاع أسعار استيراد السلع بعد ان رفعت الصين استيرادها بنسبة ٤٠٪ وارتفاع سعر اليورو وكل هذه العوامل رفعت تكلفة المدخلات من الخارج ولولا تخفيض الجمارك لكانت الارقام ارتفعت بشكل اكثر.

● **المصور** : هل تعتقد أن قانون الاحتكار الذى قدمته الدولة يكفى لحماية المجتمع ام ان القانون كان لمالأة المنتجين والوقوف فى صفهم؟! اكثر مما يقف فى صف الناس؟!

●● **الوزير** : هل القانون يقول هذا؟

● **المصور** : بشكل ما هو يقول هذا بالفعل. لأن القانون لا يعطى لجمعيات حقوق المستهلك الحق فى مقاضاة المنتج، واذا كنت كمواطن تعرضت لقانون احتكار لا استطيع ان اقيم دعوى قضائية ضد هذا المحتكر الا اذا أذنت الدولة بذلك اى ان بيدك ان تعطينى حقى او تحرمنى منه وهى نقطة ضعف اساسية فى القانون ، والقانون يهمل دور جمعيات حماية حقوق المستهلك السارى العمل بها أغلب فى بلاد الدنيا وهى نقطة ضعف أساسية؟

●● **الوزير**: نحن كحكومة طالما أعلنا أن توجهنا للاقتصاد الحر فنحن فى حاجة شديدة وملحة لاصدار قانون منع الاحتكار، وأنا في موقعى كوزير للتجارة والصناعة أشعر بنقص شديد لغياب هذا القانون نحن ١٠٠٪ بحاجة لهذا القانون و١٠٠٪ نريد أن يكون القانون يحقق التوازن بين حق المجتمع وحق الصناعة لأن القانون فى المقام الأول حماية للصناعة قبل حماية المواطن، لأنه فى غيبة هذا القانون الصناعة لن تستقيم.

● **المصور**: ماذا نفعل ياسيادة الوزير عندما تمارس احدى الشركات الاحتكار فى مجال الحديد والصلب ويلجأ المتضررون إلى أكبر مؤسستين للحساب فى مصر إلى مجلس الشعب وجهاز المحاسبات ومع ذلك حتى الآن لم يقل هذا ولا ذاك أن هناك احتكارا وبدلا من أن تتعاون المؤسستان لحل المشكلة تحولت المسألة إلى خناقة بينهما واتهامات بأن أيهما يساند المحتكر؟!

●● **الوزير**: هذه خناقة جانبية، لكن دعونى أقل ماذا فعلت لايقاف هذا العبث، حتى فى ظل عدم وجود قانون، لقد رفعت كل الجمارك المقررة على الحديد وفى التعديلات الجمركية الأخيرة رفعت الجمارك عن البليت والمدخلات الأخرى وأصبح اليوم من المستحيل أن يحتكر احد الصناعة ويوم أن يرفع سعره عن الخارج بعشرة قروش، التجار سيستوردون من الخارج وهذا ما حدث فى الأسبوع الماضى وعندما انخفضت أسعار الحديد الخردة فى الخارج قام التجار فى الداخل بتخفيض الأسعار قبل أن تجىء البضاعة إلى مصر.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

● **المصور:** لدينا مشكلة فى الصناعة المصرية، كلنا نعرف بداية من أصغر اقتصادى أننى لكى أجد فرص عمل حقيقية يجب أن أتوسع فى الصناعة لأنها توفر فرص عمل حقيقية وما حدث بالفعل أن الحكومة عملت البحر طحينة وأعلنت أن الأوربيين قادمون لإصلاح المصانع وتحديثها إلى أن وصلنا إلى الوضع الحالى وتغير الخطاب بحيث أصبح من سيصمد على المنافسة من المصانع يصمد ومن لا يصمد يسقط ويشهر إفلاسه وبالتالى بالفعل فاجأتنا اتفاقيات الجات وهناك مصانع ممكن بالفعل أن تتفكك وتغلق وهناك مصانع ليس لمصر فيها ميزة نسبية؟!

●● **الوزير:** لا يوجد تعارض بين أن نقول نحن سنشترى خبراء من الخارج لتطوير الصناعة وبين أن نقول أنت وشطارتك، أنا رجل من الصناعة وأعرف جيدا أن هناك الكثيرين الذين مازالوا يعتمدون على حماية منتجاتهم وينظرون إلى عمليات التطوير بوصفها مكلفة ومتعبة.

● **المصور:** هل فى العالم اليوم من يأخذ مفكرة الاقتصاد الحر بالكامل كما نفعل نحن ويقول إن الصناعات غير القادرة على المنافسة ينبغى أن تموت؟

●● **الوزير:** هذا لا يحدث، ومشكلة مصر على مستوى الصناعة والصحافة والسياحة والتعليم أنها محتاجة إلى منافسة أكبر، والفرد المصرى يجب أن يعيش داخل تحديا لينتج أفضل ويتنافس .

● **المصور:** هل هناك إدراك بحجم الآثار السياسية والاجتماعية التى قد تترتب على ذلك؟

●● **الوزير:** هل السياسة الجيدة أن نحمى شخصا غير منتج أو منتجا غير أمين على حساب شعب بأكمله؟ للأسف الشعب هو الذى يدفع ثمن ذلك، بمعنى أن فشل احد قطاعات الصناعة في الدولة من يدفع ثمنه، الحكومة، والحكومة تحصل على هذه الأموال من الشعب فلماذا نحمى هؤلاء؟

● **المصور:** الذى يدفع الثمن هم العمال فهل العامل كان مسئولا عن أن الماكينات قديمة؟

●● **الوزير:** لنفترض أن هناك مصنعا قديما وصاحبه لا يريد تجديده ماذا أفعل له؟!

● **المصور:** على الأقل تحمى العمال؟

●● **الوزير:** كيف سأحميهم.

● **المصور:** أن يكون عندنا قانون يعوض الناس فى حالة البطالة ؟

●● **الوزير:** هذا موضوع تانى.

● **المصور:** لا هذا موضوع أول، لأن فى الوقت الذى لم تتمكن فيه مصر بعد من فتح فرص عمل متزايدة، ولا يوجد فى الأفق ما يؤكد أن الحكومة قادرة على استيعاب رقم ٦٠٠ ألف فرصة عمل مطلوبة سنويا وفى هذا التوقيت نقول سنعرض الصناعة بالكامل لمنافسة ولن أحميها مما سيؤدى إلى اضافة ٣٠٠ ألف عاطل جديد هذه هى المشكلة؟

●● **الوزير:** نحن بهذه الصورة نفترض الجانب السيىء فقط، لأن فتح باب المنافسة معناه وجهتان جانب ايجابى وهو فتح مشروعات جديدة وتنميتها وتحقيق مكاسب وتوسعات وعلى الجانب الآخر هناك جانب سيىء يتمثل فى اغلاق المصانع غير القادرة على التطور وهذا ليس عيبا لأن معناه اخراج ناس تمثل عبئا على الاقتصاد وغير قادرة على التطور، لأننا لو تركنا النوعيتين مع بعض لأصبحت مشكلة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

● ٢٠٠ مصنع أغلقت أبوابها فى برج العرب ومثلها فى ٦ أكتوبر فماذا ننتظر ؟

● صناعة الغزل والنسيج فى مصر فى ورطة حقيقية

● صادرات مصر لأمريكا بمليار دولار ونتوقع زيادتها إلى خمسة مليارات !!

● **المصور:** انت لديك مشكلة بطالة غير قادر على حلها ولم يظهر أثر بعد لامكانية أن تضيف بدائل جديدة ومع ذلك أنت مستعجل على تحديث الصناعة وتعرضها للمنافسة دون دعم؟

●● **الوزير:** المنافسة ستفرق بين المنتج وغير المنتج، وليس طبيعى أن نترك شخصا غير منتج أو نحميه بحجة حماية العمال.

● **المصور:** وعدتم بتحديث الصناعة والحقيقة أنه لم يقع أى شىء من التحديث؟

●● **الوزير:** لن يحدث التحديث إلا إذا خرج من لا يريد أن يتطور، وموضوع تعريض الصناعة المصرية للمنافسة نتعامل معه بجدية ونقضى أغلب اليوم فى دراسة تطوير العمالة وتدريبها فى قطاعات معينة وهذا سيشكل البنية الاساسية لصناعة مصرية جديدة وفى مقابل هذا عندنا صناعات مصرية لو تعرضت لقدر ضئيل من المنافسة لن تتحمل، وهذا النوع أمامه طريقان إما أن يتطور أو لا يكمل الطريق، ويجب أن نفهم أن هذا هو الموقف الحالى ولا مفر منه!!

● **المصور:** أنت وعدت والحكومة السابقة بأنها سوف تنفق على تحديث الصناعة المصرية وأنها سوف تطور الصناعة قبل اتفاقات الجات ولم تفعل الحكومة السابقة شيئا هذه هى الحقيقة ونحن فقط نقول حاذر أن نضيف أعدادا جديدة إلى مشكلة البطالة؟

●● **الوزير:** أنا أعمل فى الصناعة منذ ٣٢ سنة، ومع احترامى لكل ما يقال، انتم تحاولون حماية شىء غير موجود، والصناعة المصرية فى حاجة إلى هزة، لتطوير مصر صناعيا لأن هناك ناسا دخلت على الصناعة ولا علاقة لها بالصناعة فلماذا نحمى هؤلاء، علي سبيل المثال كانت هناك حماية على مصنعين فى مصر – لن أذكر اسمهما – وبسببهما كانت الصناعة كلها موقوفة ومفروض عليها جمارك ٤٠٪ وكانت كل مصر تعانى لهذا السبب مع أنها صناعة غير منتجة ولا مهمة إلى هذه الدرجة صحيح فيها عمالة لكن ليس من المنطقى أن أحمى ١٢٠٠ عامل وأعاقب ٧٥٠ ألف عامل فى قطاعات أخرى.

أيضا لماذا لا ننظر إلى الصورة علي حقيقتها كنت رئيسا لمجلس أمناء مصانع برج العرب ولدينا هناك ٢٠٠ مصنع أغلقت أبوابها وفى ٦ أكتوبر وجدت أكثر من ٢٠٠ مصنع أخرى مغلقة فماذا ننتظر، لابد أن نطور أنفسنا وإذا كان الخوف من أن تحديث الصناعة سيؤدى لاغلاق مصنع أو اثنين فهذه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ليست مشكلة لأن استمرارنا على الوضع الحالى مستحيل.

● **المصور:** كل هذه السياسات صحيحة إذا كان هناك أمل وأوفر فرص عمالة جديدة؟

●● **الوزير:** أنا مستعد للحساب على هذا، لأن الحديث عن العمالة مهم وأعرف أن من مهماتى الأولى توفير فرص عمل، لكن هناك مشاكل هيكلية تعترض طريق تحقيق هذا، وهناك حلول وهمية ويمكن غدا أن نعين ٢٠٠ ألف شاب فى الحكومة لتزداد المشكلة تعقيدا ونضغط على شركات القطاع العام لتوظف آخرين وعلى شركات القطاع الخاص لكى لا يفصل أى عامل لكن كل هذه ليست حلولا، واليوم يجب أن ندرك أن الحلول ستكون صعبة ولابد أن تحدث معاناة وإلا سنضحك على أنفسنا إذا قررنا عدم المساس بأى شىء.

● **المصور:** نحن سعدنا بالحوار وبشفافية الرؤية ونعتبر أن الحوار ناجح تعرفنا من خلاله على شخصية مصرية مهمة قادمة من القطاع الخاص لتتحمل مسئولية عمل عام وكل ما نريده أن يزيد حجم الأمل فى مصر فى تحسين الصناعة وتوفير فرص العمل.

●● **الوزير:** الصناعة المصرية تعرف جيدا أنها فى ورطة وكل رجل صناعة يسافر للخارج يدرك ضرورة تطوير مستوى الانتاج ونحن نريد رؤية كل صانع لما يريده لأساعده فى الحل والحكومة ليس دورها أن تبيع أو تنتج أو تشترى فقط مهمتها تهيئة المناخ.

● **المصور:** الحوار مفيد ومهم ونشكرك على الإجابات ذات الشفافية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية